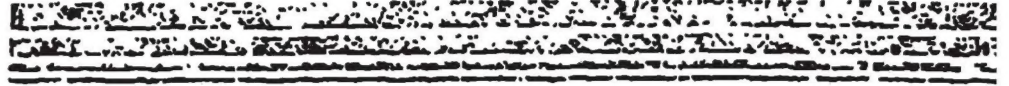
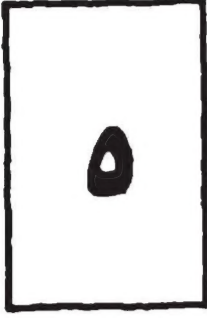


النيابة تبدأ
متأخرة!



على غير العادة ، بدأت النيابة متأخرة ...

في العاشرة من صباح الخميس ٨ أكتوبر ١٩٨١ ، افتتح اللواء (مختار شعبان) نائب المدعى العام العسكري التحقيق .. كان ذلك بعد ٤٥ ساعة بالضبط من وقوع الحادث .. على اعتبار أن الواقعة بالكامل (بما فيها القبض على القتلة والمشاركين) قد انتهت في تمام الساعة الواحدة ظهرا .

ولا مبرر يذكر لتأخر النيابة طوال هذه الساعات التي تقترب من اليومين الكاملين تقريبا .. وخاصة أن :

١- الجريمة كبيرة . الضحية فيها رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة .

٢- من الممكن أن يكون الهجوم على المنصة بداية لعملية أكبر تمز أركان النظام .

٣- العمل داخل النيابة العسكرية لا يعرف الفرق بين الليل والنهار ولا بين الأيام العادية وأيام العطلات .

٤- النيابة العسكرية في القوات المسلحة هي المهيمنة على الدعوى العمومية ولرجالها ما لرجال النيابة العامة من سلطات الضبط القضائي .

٥- الحادث وقع في أرض عسكرية وفي مكان مخصص للعسكريين ، كما قالت النيابة بنفسها فيما بعد أمام المحكمة .

٦- طوال تلك الفترة لم يثبت لإبلاغ النيابة العامة .

ويزداد الأمر غرابة عندما نعرف أن النيابة العسكرية لم تجر معاينة مكان الحادث (المنصة) إلا في نفس ساعة وتاريخ فتح محاضر التحقيق أيضا .. وهو وقت كاف لاختفاء معالم أرض الجريمة بالطبع .. إن المواطن العادي يلاحظ سرعة حضور الشرطة العسكرية إذا ما وقع حادث لسيارة عسكرية أو لفرد من أفراد القوات المسلحة يقوم بمشاجرة عابرة .. فلماذا تأخرت النيابة العسكرية - كل هذا الوقت - في هذا الحادث الذي لا يمكن أن يهون أحد بشأنه ١٩

ان جهة واحدة من جهات التحقيق المستولة في مصر لم يكن لديها ما يفيد الإبلاغ عن جريمة قتل رئيس الجمهورية لمدة يومين تقريبا .. في الفترة من الساعة الواحدة ظهر الثلاثاء ٦ أكتوبر وحتى الساعة العاشرة صباح الخميس ١٠ أكتوبر ١٩٨١ !

وقد بدأ التحقيق بتسجيل بلاغ إدارة المخابرات العسكرية والاستطلاع ، والذي كان بعنوان : (مذكرة بخصوص حادث الاعتداء على السيد / رئيس الجمهورية) .. وقد أرفق مع هذه المذكرة كشف بأسماء القتلى والمصابين في الحادث .

وتضمن البلاغ أسماء المتهمين الذين قبض عليهم وهم خالد وعطا وعبد الحميد وتضمن اسم حسين عباس مع عبارة أنه (جارى البحث عنه) .. وتضمن البلاغ تلخيصا للحادث .

أخذت هذه الاجراءات - التي كانت بمثابة مقدمة بيروقراطية ضرورية - من النيابة ثلاث ساعات الا ربعا .. وفي الساعة الواحدة و ٤٥ دقيقة بدأ اللواء مختار شعبان ، التحقيق .. بحضور المدعى العام العسكري .. وكان أول من تعرض للاستجواب العقيد محمد فؤاد حسن - بإدارة المخابرات الحربية .. الذي قال :

• انه تم ضبط خالد وعطا بعد إطلاق النار عليهما عند وصولهما الى المنصة الفرعية ، حيث يتواجد أفراد المخابرات العسكرية .. وبعد إصابتهم تدافع الضباط والجنود للقبض عليهما .

• إن الجريمة وقعت من راكب العربة قاطرة المدفع قبل الأخيرة من الصف اليميني تجاه المنصة .. وأنه اتضح بعد ذلك أنهم أربعة أشخاص .

• إنه قد أطلقت النيران على الجناة خشية أن يقوموا من جانبهم باطلاق النيران من أسلحتهم .

س : كيف عرفت بتفاصيل الحادث ؟

ج : توجهت إلى المستشفى وقمت بسؤال عبد الحميد عبد السلام الذي عرفت منه اسم حسين عباس !

كان عقيد المخابرات العسكرية يعتقد أن بعض شركاء المتهمين قد قتلوا ، وقد نقل هذا التصور إلى عبد الحميد ، الذي اعتقد أن حسين عباس قد استشهد .. فلم يجد أي حرج وهو يتحدث عنه بعد إضافة لقب (الشهيد) إلى اسمه .. وفيما بعد .. وطوال جلسات المحاكمة كان زملاء حسين ينادونه بالشهيد وهم يضحكون .

س : لماذا بدأت بعبد الحميد ؟

ج : لأنه تعدر سؤال الآخرين لسوء حالتهما الصحية (١) |

□ □

(١) من المؤكد أن عقيد المخابرات الحربية سأل خالد وعطا رغم ما قرره من سوء حالتهما الصحية .. وكان سؤالهما قد سبق هذا التحقيق معه .

في التاسعة والرابع من مساء نفس اليوم أمر اللواء المحقق باستدعاء عبد الحميد إلى مكتبه بإدارة المدعى العام العسكري بمدينة نصر .. لكن .. عندما أكد مدير المستشفى (في اتصال تليفوني معه) استحالة ذلك .. قرر المحقق الانتقال بنفسه إلى المستشفى .

قبل الإنتقال إلى المستشفى ، وردت تحريات جديدة تتضمن : اسم المتهم الرابع هو حسين عباس محمد .. وأنه مقيم في مسكن بعين شمس ويتردد على بعض المحلات القريبة .. ومطلوب الآن ضبطه .

□ □

في الساعة الرابعة من فجر الجمعة ٩ أكتوبر توجه المحقق والمدعى العسكري إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي لاستجواب عبد الحميد .. ووقع الطبيب المعالج (على فهمي دويدار) - الجراح بالمستشفى بإمكانية الاستجواب .

وفتح المحضر ... وأثبت المحقق :

(توجهنا ... حيث توجد غرفة الانعاش (١١) التي يوجد بها المتهم .. وبمناظرته تبين أنه شاب دون الثلاثين من عمره ، حليق الشعر على النحو الذي يراعى بالنسبة لجنود القوات المسلحة .. ولاحظنا أنه راقد في سرير .. ولاحظنا أن يديه مربوطتان بمشبع لاصق في جانبي السرير .. (١) وقد أبقينا السيد الطبيب السالف الذكر داخل الغرفة للملاحظة الحالة وأخرجنا كافة ضباط الحراسة (٢) وبقي فردان للأمن من الجنود .. وقد أفهمنا المتهم بمهمتنا .. ولما سألناه عما إذا كان قد وكل محاميا للدفاع عنه ، أجاب بالنفي (١١) .. وقد قرر أن ما ورد بمحضر المخابرات الذي ذيل بتوقيعه هو كلامه ... (٣)

ويقول عبد الحميد للمحقق :

- قتل السادات هو عبء لمن يأتي بعده (٤) .
- وضعت في خزانة البندقية ٣٢ طلقة فقط حتى لا يحدث بها عطل (٥) .
- تعرضت للتعذيب بوضع سلك كهربائي في أذني ثلاث أو أربع مرات (أول أمس يوم ٧ / ١٠ / ٨١) في غرفة الانعاش وقد هددوني بوسائل أخرى (٦) .

(٢) الشريط اللاصق كان لربط عبد الحميد بالسرير .. وقد حدث نفس الشيء مع الآخرين أثناء وجودهما بالمستشفى .

(٣) كانت الحراسة داخل غرفة الانعاش تتولاها أكثر من جهة أمن ومن رتب مختلفة ، ولمدة ٢٤ ساعة كاملة بلا إنقطاع .. ولقد سرت شائعة بأن هناك محاولة لتهرب الثلاثة من المستشفى أو قتلهم للتخلص منهم حتى لا يكشف التحقيق معهم أى شيء .. ولما بعد ثبت عدم صحة الشائعة .. لأنه كانت ثمة حراسة مشددة قد وضعت على أبواب المستشفى ولدى الأدوار المختلفة وحول المستشفى من جميع الجهات .. وقد حدث ذلك بمجرد نقل جثة السادات الى المستشفى .

(٤) لم يردد عبد الحميد في الاصحاح عن كل ما حدث بسهولة .. ومحضر المخابرات المشار اليه حرر بمعرفة الرائد أحمد حلمي السيد في الساعة الثالثة والنصف يوم ٨ / ١٠ / ٨١ وهو نفس اليوم الذي كان عقيد المخابرات محمد فؤاد يقف فيه أمام النيابة .. ورغم أن من المفروض حسب أقوال العقيد أنه تم في معاد سابق على استجوابه .. الأمر الذي جعل الدفاع - فيما بعد - يشير الى وجود تزوير في التقرير .. أو في التاريخ على الأقل .. لكن المحكمه لم تأخذ بهذه الإشارة .

(٥) و (٦) و (٧) ص ١١ - ١٥ من تحقيقات النيابة العسكرية .

• أصبت بطلقات في بطني عند صعودي للسلم من اليمين^(٨) .

ومن يطالع محضر التحقيق مع عبد الحميد ، يجد على الهامش ملاحظة من المحقق تفيد أن عبد الحميد أخطأ في تلاوة آية من آيات القرآن الكريم وذلك كدليل على عدم علمه بالقرآن .. ولم يسجل المحقق أن هذا الخطأ يمكن تبريره بسبب الحالة الصحية التي كان عليها المتهم ، وبسبب التعذيب الذي تعرض له ، ولم يقل المحقق إن هذا الخطأ كان ضمن حديث طويل لعبد الحميد لم يلتقط فيه أنفاسه !!

□ □

وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر نفس اليوم .. وبعد ١٢ ساعة على فتح المحضر مع عبد الحميد ، بدأ المحقق في استجواب عطا طایل .. وذلك بعد أن وقع محمد محمد صقر طبيبه المعالج بإمكانية ذلك . ولاحظ المحقق أن المتهم مقيد الى سريره بقيود حديدية .. فأمر برفعها .. بعد أن قرر الطبيب أن عطا أجريت له عملية جراحية دقيقة ، لترميم ثقب بالأعضاء الدقيقة والغليظة في يوم الحادث .

أقر عطا بأقواله التي جاءت بمحضر تحريات الخبايرت وقال :

• إنه سقط في صندوق العربة أثناء توقفها ، وسقط تحت العجلات والبنديقية بجواره وهو يقفز من العربة .. وعندما لحق بخالد عند المنصة وجد كل مقاعدها خالية .

ولما سئل عن إمكانية كشف القنابل والذخيرة قبل العملية .. قال : كان ممكنا .. لكنهم لم يحسبوا حسابا لذلك .. وكان (قدرنا بيد الله) .

ويؤكد عطا طایل : (إننا لم نوجه رصاصنا إلا للرئيس .. الرئيس فقط) .. ولأن المحقق لم يكن يعرف طبيعة التنظيم الذي كان يقف وراء المتهمين ، فقد سأل عطا عن رأيه في جماعة (التكفير والهجرة) .. فرد : (إنها جماعة تكفر المجتمع كله وأنا ضدها) !

□ □

أثناء وجود طاقم التحقيق في المستشفى قدمت الخبايرت الحربية محضر تحريات مؤرخا بنفس تاريخ اليوم (الساعة العاشرة والنصف) ومكونا من ٤ صفحات فولسكاب عن خالد الاسلامبولي يتضمن اعترافا كاملا بالوقائع والأشخاص .. والغريب أن المحقق توجه لسؤال خالد بعد ذلك ، لكن الطبيب المعالج (د . أحمد عبد الله) أكد أن حالته الصحية لاتسمح باستجوابه (!) .

□ □

(٨) قال لي عبد الحميد إن الذي أطلق عليه النار هو الرائد هدى عبد العظيم من حرس الرئاسة وأنه عرف اسمه بعد أن توجه إليه بالمستشفى ليشكروه على عدم الرد عليه واصابته رغم أن ذلك كان في امكانه . وقد رفض عبد الحميد أن نستدعيه للشهادة للتدليل على أخلاقه وللتأكيد أن لئتم كانت قتل السادات فقط .

في مساء ذلك اليوم قبض على حسين عباس .. وعلى الفور حررت المخابرات الحربية محضرا أوليا بأقواله تم بمعرفة الرائد (وفائى أبو السعود) .. ولم تستطع النيابة العسكرية استجوابه إلا في الثالثة والرابع من عصر اليوم التالي .. السبت ١٠ أكتوبر ، بعد أن تعذر إحضاره في الصباح بسبب اجراءات الأمن الخاصة بمجازة السادات .

أمام النيابة بدا حسين محاصرا بالحرس .. وقد وضعت أربطة طبية على جبينه ورأسه ، قرر أنها نتيجة ضربات قوات الأمن التي انتهت عليه بعد أن قاومها .

والغريب أن حسين كان يتحدث عن عطا باعتباره شهيدا .. (لأننى رأيت صورته في إحدى الصحف وهو مصاب وملقى على الأرض) .. أما خالد فكان يقول عنه (أخونا خالد) .

وقد رفض حسين وصف ما حدث بأنه جريمة .. (اغتيال الظالم ليس جريمة) .. وبعد أن كرر سرد ما حدث .. قال : إن خالد تسلم منه السلاح لشعوره بتعب .. وأنه مشى وسط الجماهير بتسكيا عادى حتى وصل إلى مبنى الجهاز المركزى للإحصاء) وهناك استقل وسيلة مواصلات (أتوبيس) منزله .

□ □

حتى ذلك الوقت لم يكن هناك ما يشير إلى وجود شريك آخر للأربعة .. ولم يكن هناك ما يشير إلى وجود تنظيم وراءهم .. وحتى ذلك الوقت لم تكن تحريات أجهزة الأمن (بما فيها مباحث أمن الدولة) قد وصلت الى شىء .. لكن .. ما إن استقرت الأمور حتى خرج نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية اللواء النبوى اسماعيل ، يعلن أنه حذر الرئيس الراحل من مؤامرة تحاك لاغتياله وأنه عرض عليه الدليل مسجلا على شريط فيديو .. لكن الرئيس لم يأخذ بنصائحه ..

وفيما بعد .. وأثناء محاكمة تنظيم الجهاد ، ثبت أن هذا الشريط لشخص آخر بعيد تماما عن أولئك الأربعة .. وقد رفضت المحكمة الأخذ بهذا الدليل .. واعتبر — مثل الاستفتاءات التي اشتهر بها — وهما .

□ □

في الساعة الرابعة والثلاث من مساء يوم ١١ أكتوبر تمكنت النيابة العسكرية من استجواب خالد بغرفة الإنعاش .. كان خالد مربوطا من يديه بأربطة طبية مثبتة في جانبي السرير .. وعلى هذا الوضع راح يلقي باعتراضاته .. وفي هذه الاعترافات جاءت أول إشارة إلى محمد عبد السلام فرج .. الذى قال عنه أنه تعرف عليه قبل ٦ شهور فقط أثناء بحثه عن شقة للزواج .. وأنه عرض عليه استغلال اشتراكه في العرض لعمل شىء !

س : لماذا عرضتْ الفكرة على محمد عبد السلام فرج ؟

ج : لأنه فقيه .. عنده علم بالأمر الدينية وربنا فاتح عليه ويعتبر عالم وكنت أستريح له ..

وقد استشفيت ذلك من خطب الجمعة والدروس الدينية التي كان يلقيها وأظن أنه موظف في جهة ما لا أعرفها لأننى سمعته يتكلم في المرببات .. ولا أعرف صلة عبد الحميد ولا حسين عباس به أما عطا طایل فأظن أنه بلدياته .

س : ماذا كان قصدك من وراء عملية الاغتيال ؟

ج : كان هدفي ردع أى حاكم لا يلتزم بكتاب الله .. وكل واحد يأتي بعده يرتدع ويأخذ عبرة ا

س : ألم يكن هناك احتمال بفشل العملية ؟

ج : أنا مكنتش حاطط خطة بديلة لتففيدها . مكنتش حاطط نسبة للفشل في الخطة ، لأنى عارف إيه اللي بيحصل في العرض ، وأنا اشتركت قبل كده مرتين في العرض .. ولا أعرف عناصر أخرى تقوم بالتفيد في حالة فشل .

س : هل فكرت بالهروب ؟

ج : لا ... لم يكن هناك احتمال في الأصل للهروب (٩) .

ويقرر خالد إن اغتيال السادات ليس بداية لانطلاق أحداث أخرى في نفس الاتجاه ... وأكد :

(ليس لى من يتبعنى) ا

وتنتهى ردود خالد على استجواب المحقق العسكرى .

وهكذا .. يكون التحقيق قد انتهى مع المتهمين الأربعة .. فماذا حدث مع المتهم الخامس .. محمد

عبد السلام فرج ، الذى لم ترد إشارة عنه إلا في أقوال خالد ا

□ □

في ١٥ أكتوبر ١٩٨١ أخطر المدعى العام العسكرى بضبط محمد عبد السلام فرج ، قبل يومين ، بقرية (الطود الجنوى) - محافظة (البحيرة) .

وفي الساعة الحادية عشرة والربع من صباح نفس اليوم استدعى محمد عبد السلام الى مقر النيابة العسكرية وبدأ استجوابه .. وكان هذا الاستجواب سلسلة من الإنكار .. فقد أنكر محمد عبد السلام أنه يعرف خالد .. وأنكر أنه يعرف الثلاثة الآخرين .. وأنكر صلته باغتيال السادات .. وعندما واجهه المحقق بأقوال خالد واعترافه عليه .. قال : (الله أعلم) .. وعندما سئل عن شخص يدعى (الزمر) قال : إنه يسمع عن عائلة اسمها (الزمر) !

وذهب محمد عبد السلام إلى أبعد من ذلك .. وذهب إلى استنكار قتل السادات .. لكن .. عندما سأله المحقق : (هل قتل السادات مظلوما ؟) أجاب : (الله أعلم .. وقد يكون في هذه الواقعة ظلم

(٩) حدد خالد كيفية تنفيذ الخطة فقال : (أنا أرمى قبلة يدوية بمجرد نزولى من العربة والثانية وراها على طول وعبد الحميد يضرب واحدة من العربة والرابعة للدفاع ثم تقدم ، عبد الحميد وعطا من جهة اليمين بالنسبة لنا وأنا فى المنتصف وحسين لى الشمال) .

ولكن مرتكبها قد يكونون متأولين) .. أى يجوز أنهم قرأوا أو استدلوا على أنه حلال قتل السادات ..
لكنه أضاف : أما فى منهاجى وشرعى فإن ما حدث حرام !

أكثر من ذلك أعلن محمد عبد السلام أنه مستعد أن يواجه خالد ورفاقه بكل ما قالوه !

وقبل أن يكمل المحقق .. طلب محمد عبد السلام توكيل محام .. وحدد اسم المحامى وعنوانه
واستجيب لطلبه .. وفى فجر اليوم التالى (١٦ أكتوبر) كانت هناك قوة من الأمن تطرق باب
المحامى ... وتقبض عليه !

فى مساء اليوم التالى .. بالضبط فى تمام الساعة السابعة مساء عرض على النيابة محضر مؤرخ ١٥
أكتوبر ١٩٨١ ، تضمن أقوال محمد عبد السلام فرج أمام رائد المخابرات الحربية أحمد حلمى وبعد
قليل كان فى الطريق إلى النيابة محضران آخران بأقوال إضافية .. وفى هذه المحاضر الثلاثة سجل
محمد عبد السلام اعترافاته التفصيلية .. اعترف بزيارة خالد .. وتدير الأسلحة والذخيرة .. وكيفية
الحصول على القنابل .. وذكر لأول مرة اسم كل من نبيل المغربى وعبود الزمر وطارق الزمر .. وهكذا ..
جاءت فى قدم « ما أسمى بتنظيم الجهاد فى القضية .. خالد يشير الى عبد السلام فرج .. وعبد السلام
فرج يشير الى أقطاب التنظيم .. ومن السهل بعد ذلك أن نفسر لماذا تضاعف عدد المتهمين فى قضية
اغتيال السادات وزادوا بكثير عن عدد المنفذين المباشرين ؟ !

على أن محمد عبد السلام فرج عاد - أمام النيابة العسكرية يوم ١٧ أكتوبر - وأنكر هذه
الاعترافات .. نفى كل ما جاء فى أوراق المخابرات العسكرية جملة وتفصيلا .. وقال ببساطة : ان هذه
الأقوال أملت عليه تحت وطأة التعذيب الشديد .

وكان التعذيب واضحا عليه .. وقد استمر ذلك التعذيب فيما بين مرحلة عرضه على النيابة
العسكرية .. ونيابة أمن الدولة .. وتنقله بين السجون .. استمر التعذيب حتى مثل من جديد أمام اللواء
مختار شعبان .. وقال له :

* (أنا استخرت الله عز وجل فشرح صدرى لأن أتكلّم وأشرح موقفنا الشرعى وأثبت أننا دعاة

حق) !

ثم فجر ... قبلة دوت فى أرجاء التحقيق ..

قال :

* أنا المشارك الرئيسى فى عملية اغتيال الرئيس !

س : لماذا ؟ لماذا اعترفت الآن ؟ !

ج : لأن الأمر أصبح أمرا واضحا للجميع وأنا لا أنكر منه بعد أن اتضح للجميع !

لماذا أنكر محمد عبد السلام فرج .. وأصر على إنكاره ٣ أسابيع رغم المهانة والتعذيب ، ثم عاد

واعترف ؟

هل كان يخشى من نهاية مأساوية تقضى على الجماعات الإسلامية التي كان أول من ساهم في قيامها وهو طالب .. ورعاها بعد تخرجه ودعمها بعد تعيينه في إدارة الجامعة وأصبح قريبا من الطلاب ؟
لقد قيل إن كل خيوط الجماعات الإسلامية - على مستوى البلاد - كانت تتجمع في يده .. وإنه نصح بأن يحافظ على حياته ! ويعترف .. وكفى تعذيباً :

وقيل إنه انتظر زحف الجماعات الإسلامية من أسيوط إلى القاهرة بعد يوم ٨ أكتوبر .. وعندما لم تأت أحس باليأس (١٠) !

هل كان الإصرار على الإنكار ينجيه .. أم أنه لم يجد فائدة من الإنكار ؟
من الناحية القانونية لم يكن مؤكداً أن الإنكار ينجيه .. فالغالب أن المحكمة كانت ستأخذ باعتراف خالد ورفاقه عليه .. (خاصة أن هذه المحكمة ، محكمة عسكرية .. استثنائية .. وعليا)
وربما كان السبب .. أن كثيرين عابوا عليه إنكاره وكذبه وهو رجل مسلم ، يتمسك بإسلامه .. وداعية وخطيب ومفسر .

وربما يكون قد استند في موقفه إلى سند شرعي يبيح له ما فعله ، طالما يحقق له ذلك النجاة !
إن أحداً لم يعرف حتى الآن سر هذا الموقف الانقلابي لمحمد عبد السلام .. وحتى أعدم لم يكشف هذا السر بنفسه لأحد .. لكن .. من المؤكد أنه كان - طوال المحاكمة - رابط الجأش .. قليل التأثر .. وكان أكثر المتهمين هدوءاً واتزاناً وتفكيراً .

□ □

كان من السهل بعد اعترافات محمد عبد السلام فرج أن تمتد ذراع التحقيق إلى الآخرين من أعضاء تنظيم الجهاد .. بل .. وأن تمتد الذراع إلى عائلاتهم .. فقد قبض على شقيقة خالد التي كان يقيم عندها (زوجة حامد سعد رشوان) وقبض على زوجة عبد الحميد ، وعلى زوجة محمد عبد السلام .. وتحفظ عليهن في أماكن خاصة لا يدخلها الرجال

وهكذا ...

اتسع نطاق القضية .. وتضخمت أوراقها .. وبدت أكبر من أن تكون قضاء وقدرا !

(١٠) بعد احوال السادات ترك محمد عبد السلام فرج القاهرة وسافر إلى قريته التي قبض عليه فيها .. ولم يثبت أنه سافر إلى أسيوط قبل الأحداث الشهيرة التي وقعت هناك يوم ٨ أكتوبر - صباح يوم عيد الأضحى .. كما إنه لم يعد إلى القاهرة إلا مكبلاً بالأصفاد .